قطن المستعمرات

لم تغب قط مسألة قطن المستعمرات عن نظر البلاد الصناعية الكبرى . وان كان التزاحم على هذه المادة الثمينة لم يبلغ في مظاهره ما بلغه على البترول فانه لم ينقطع عن اشغال بال الحكومات التي في حاجة الى القطن والتأثير سريعاً في سياستها

فكل ما يحصل وكل ما يدبر في هذا الشان يجب ان لا يمر بدون أن يستدعي اهتمام العالم الاقتصادي في مصر الذي يعتمد على محصولها القطني ويتأثر بنتيجة عرضه في الاسواق العالمية

لذلك ربما كان من المفيد ايضاح الجهود التي تعمل على الخصوص في انجلترا وفي فرنسا لتنشيط زراعة القطن في مستعمراتها ولو ان حقيقة هذه الجهود قيمتها واثرها معلومة لدى الاخصائيين

* * *

فللانجليز سياسة قطنية بمعنى الكلمة تعاون على نجاحها جميع القوى العاملة في انحاء الامبراطورية . فقد اكثرت من زراعة القطن في مستعمراتها بحيث ان ما انتجته منه في سنة ١٩٢٣ فاق على ٥٠٠٠٠٠ طن لا يدخل ضمنها محصول الهند وقد زاد المحصول في سنة ١٩٢٥ زيادة بليغة رغماً من ان المشاريع الجاري تنفيذها في الوقت الحاضر كمشاريع السودان لم يتم الآن انجازها

وانها لجديرة بالذكر تلك النتائج الباهرة التي حصلت عليها هيئتان خاصتان هما ، جمعية زراعة القطن في الامبراطورية وجمعية زراعة القطن البريطانية

فكم ساعدت السلطات العامة مساعدة فعالة لانجاح جهود هاتين الهيئتين . غير انها ما كانت في ذلك الا منفذة لارادة الرأي العام

وها هي البيانات التي نشرت في الملحق الاقتصادي لجريدة التان الفرنسية تتناول جمعية زراعة القطن في الامبراطورية التي لها رأس مال قدره مليون ونصف من الجنيهات اعانة سنوية تبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه انجليزي وتجبي ٦ بنسات من كل صانع على كل بالة قطن يشتريها لحاجة مصنعه . وهذه ضريبة اجبارية قانونا فرضتها السلطات الحكومية لتمدها الاعمال الخاصة بزراعة القطن في

المستعمرات ومن المفهوم ان هيئة تتناول مثل هذه المونة لكفيلة بمضاعفة جهودها وقد عادت نتيجتها بالرخاء على جمعية زراعة القطن البريطانية التي هي شركة تجارية تساعد منتجي القطن في المستعمرات بالاساليب العملية . وهذه الهيئة يتسع نطاق اعمالها في جميع مستعمرات التاج سنة عن اخرى

وليس لفرنسا هيئة تعادل هاتين الهيئتين البريطانيتين في المقدرة والمناعة ومع ذلك فميزانية « جمعية قطن المستعمرات » تبلغ ١٢٠٠٠٠٠ فرنك «وجمعية مصانع القطن » دفعت لها اعانة فوق العادة قدرها اربعة ملايين من الفرنكات وغرض تلك الجمعية البحث عن المناطق الصالحة لزراعة القطن في المستعمرات وتنشيط زراعته فيها

ولقد دلت الابحاث التي أجرتها جمعية قطن المستعمرات على ان زراعة القطن تنجح في مستعمرة افريقيا الغربية الفرنسية على الاخص . ويمكن القول بان القطن قابل للنمو في كل منطقة من مناطقها لها شيء من الخصوبة . فهو يزرع في جميع جهاتها . ويزرع الوطنيون في هذه المستعمرة قطنا الا انه قليل ونوعه رديء لا يروج في الاسواق . وشدة احتياج العالم الى القطن هي فقط التي اوجدت له طلباً في سوق « المانشستر » مع انه ما امكن قط استعماله بمفرده وانما مخلوطاً دائما باقطان شعرتها أطول وتيلتها أمتن

ورداءة نوع قطن غرب افريقيا الفرنسية راجع الى الطرق العتيقة التي يستعملها الوطنيون في زراعته فادواتهم من نوع قديم ومحاريثهم لا تقلب الارض قلبا . اما اختيار البذور فمجهول عندهم بالمرة . فامام جمعية قطن المستعمرات كثير من الاعمال في تلك الجهات التي تأمل الحصول منها على نتائج منشطة للمستقبل

وتقدر المنطقة القابلة لزراعة القطن في بلاد « السنغال » بستمائة الف هكتار ومحصوله في الوقت الحاضر قاصر على ما ينتجه الوطنيون لحاجاتهم الخاصة حيث يصنعون منه أقمشة غليظة متينة

وزراعة القطن في السودان الفرنسي في طريق التقدم السريع فقد بلغ المصدر منه في سنة ١٩٢٥ ، ٥٥٤ طناً ويقدرون أن الصناعة المحلية قد استهلكت مثل هذه الكمية . ولقد زرع السودان الفرنسي من القطن في سنة ١٩٢٢ ما يقرب

من ٢٠٠٠٠ هكتار وفي سنة ١٩٢٣ زاد على ٤٠٠٠٠ هكتار . والآن يرون انه ممكن زرع اكثر من ٢٥٠٠٠٠ هكتار . وان استعملت اراضي وادي « النيجر » الممكن ارواؤها فالمساحة التي تصح فيها زراعة القطن تصبح ١٥٠٠٠٠٠ هكتار تنتج ٣٠٠٠٠٠ طن من القطن سنوياً . ولقد اكدت بعض التجارب امكان زراعة صنفي السكلاربدس والميت عفيفي في المناطق التي تصلها مياه الري

ويزرع القطن على وجه العموم في « جينا » و « داهومي » و « الكونغو » للحاجات المحلية وكذلك حول بحيرة « تشاد » و « الاربانجي شاري »

وتزرع « الكامرون » الفي هكتار تستهلك ايضاً الصناعة المحلية محصولها . ويزعمون ان الاقطان الجيدة في هذه المستعمرة تضارع الانواع المتوسطة التي تنتجها البلاد المصرية

وزراعة القطن في جميع هذه الاقطار الشاسعة من القارة الافريقية ما زالت تجري بالوسائل كما كانت مستعملة في غابر الازمان . فالارض لا تحرث ، والحليج غير معروف ، وفصل البذور عن الشعر تقوم به النساء بأيديهم

وتجد جمعية قطن المستعمرات من خمس سنين مضت في ادخال زراعة القطن في الجزائر ومراكش حيث خصصت بعض مئات من الهكتارات لعمل التجارب اللازمة وقد أرسلت أخيراً هذه الجمعية مهندساً الى «مدغشكر» للنظر في امكان زراعة القطن في هذه الجزيرة

* * *

يتضح من ذلك أن المملكتين الاوروبيتين المستعمرتين تجدان في الاستغناء عن الاسواق الاجنبية للحصول على ما يلزم لها من القطن . ولسوف يستمران زمناً طويلا في حاجة الى القطن الامريكي على الخصوص على ان الاعمال التي شرعا فيها وأخذا على عاتقهما متابعتها والاستمرار فيها تبعث فيهما الامل في الوصول يوماً الى تموين مصانعهما بالقطن الذي تنتجه مستعمراتهما

ولقد حاول أهل مصر الاستعداد لهذا المستقبل البعيد . غير ان الزارع المصري يتملكه الاعجاب بالنوع الذي ينتجه فهو يرى انه مهما كانت الظروف فمحصول وادي النيل لا يستغني عنه في بعض الاحوال ، خصوصا عند خلطه

بالانواع الرديئة التي تنتجها البلاد الاخرى . ومع ذلك فالشكوى على ما يعلم الجميع مرتفعة من كل جانب لانحطاط بعض الانواع اذا لم يبق جودتها المعروفة زيادة عن اننا قد علمنا من بعض النشرات الرسمية ان السودان المصري جار الآن زرع بعض اصناف تعادل أجود الانواع التي تزرع في الوجه البحري

فيجب ان لا تغفل عين مصر وتنام لطما أنينة جاءت لها من احتكارها للاصناف ذات التيلة الطويلة الحريرية . ولو ان هـذه الحواص في قطها سائرة الآن في طريق الانحطاط . فهي تحسن صنعا ان عملت من الآن على تلافي نكبة حقيقية وذلك باستثمار جميع مواردها وعدم الاعتماد على مورد مفرد

ولقد سبق لهذه المجلة ان اطنبت في الاشادة بغزارة اليد العاملة في مصر وجودة موقعها الجغرافي فلا شك انهـا تتوخى عين الصواب ان هي فكرت في تنشيط وترقية صناعاتها القطنية وفي الاستفادة من غزارة اموالها وسكانها ومرافقها الاقتصادية لتنال قصب السبق على الشعوب الناشئة حول حدودها فتصبح ليس فقط مستودع حبوب الشرق الادنى بل ايضا ومصنعه

ان الخطر الذي يهددنا بعيد الوقوع غير انه مؤكد الوجود . فكل أمة تجد الآن للاستغناء عن قطننا بينما تزداد محاولة الاستعاضة عنه بالحرير الاصطناعي الذي تتقدم صناعته ويزيد انتاجه بسرعة أو تلفت الانظار الى الاستعاضة عنه بالاقطان الرديئة النوع بعد معالجتها بالوسائل العلمية والصناعية . هذا ولا تكون مصر مبكرة ان هي قامت من الآن بانشاء مصانع للغزل والنسج قوية ومدعمة لان التدرج في هذه الصناعة شاق وبطيء يستدعي وقتا طويلا وجهوداً عظيمة . فان لم تأخذ بأسبابه من الآن بجميع الوسائل الممكنة تجد نفسها يوما من الايام عاجزة عن بيع قطنها باسعار تغطي نفقاته وحينئذ يتدهور اقتصادها بأكمله وينقلب رأسا على عقب . فصناعتها بمثابة صمام امنها ، فاليها يجب ان تتجه جميع قوى ورجال حكومتها وقوى زعمائها

« صحيفة جمعية الصناعات المصرية »